«البيان» تنفرد بنشر وثائق

شهادات تاريخية.. دبي موطن

إعداد - فادية هاني

لطالما كتب الباحثون والدارسون والمتعمقون في تاريخ إمارة دبي الكثير عن تاريخها التجاري الذي امتد إلى مراحل ما قبل اكتشاف النفط، وهو ما يستغربه غير العارف بتفاصيل حياة الإمارة الفتية ونشأتها، وحظها من حكام استشرفوا المستقبل قبل عقود من الزمن، وخططوا وعملوا له بحكمة وفطنة.

العمل النظامي كان موجوداً في دبي وبقوة في عشرينات القرن الماضي، بحسب الوثائق التي كشفها لـ«البيان» سعيد محمد نور رئيس قسم التنسيق والمتابعة في ديوان سمو الحاكم، الذي يحتفظ بمجموعة وثائق نادرة ورثها عن جده عبد الكريم محمود، حيث عمل أول رئيس للفرضة «الجمارك)» كما كان يطلق عليها سابقاً، في عهد المغفور له بإذن الله الشيخ سعيد بن مكتوم، حيث انفرد في إدارة الفرضة خلال تلك الفترة، إذ يعتبر من المؤسسين للعمل النظامي بها.

■ إعلان عن رسوم التحميل والتفريغ عام 1920

■ طابع يحمل صورة الملك جورج الخامس

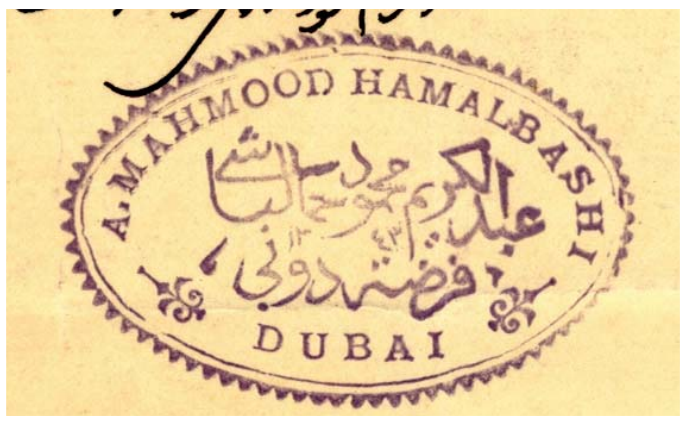

■ ختم عبدالكريم محمود رئيس الفرضة

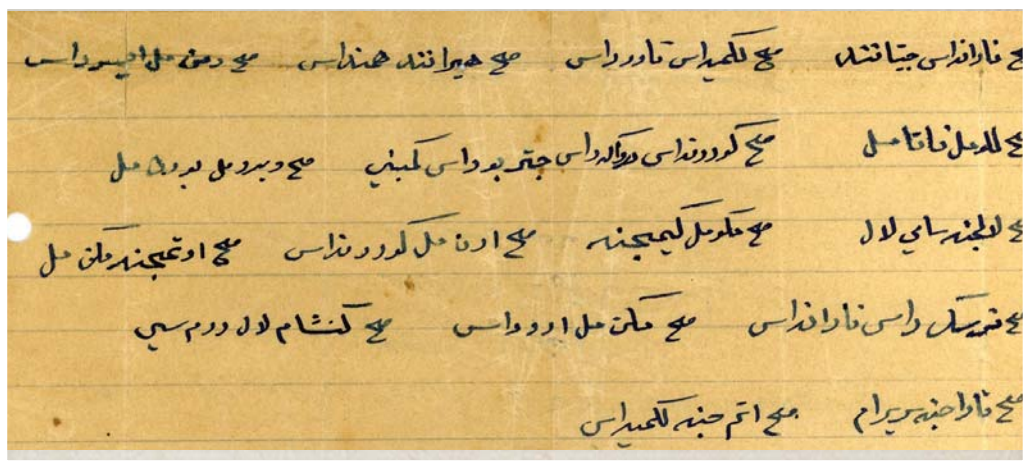

■ أسماء لتجار هنود تدل على أسبقية توسع التجارة وحجم تبادلها

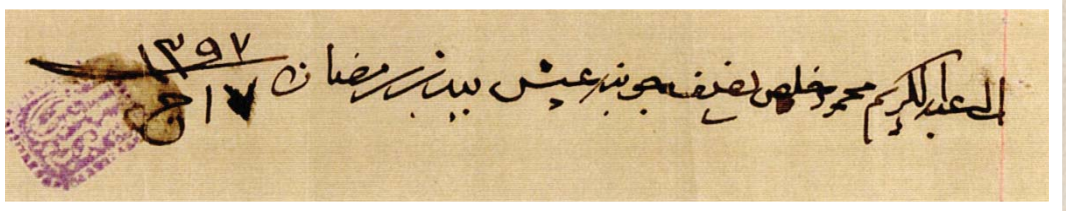

■ بعض البروات من الشيخ سعيد بن مكتوم لعبدالكريم محمود عام 1939

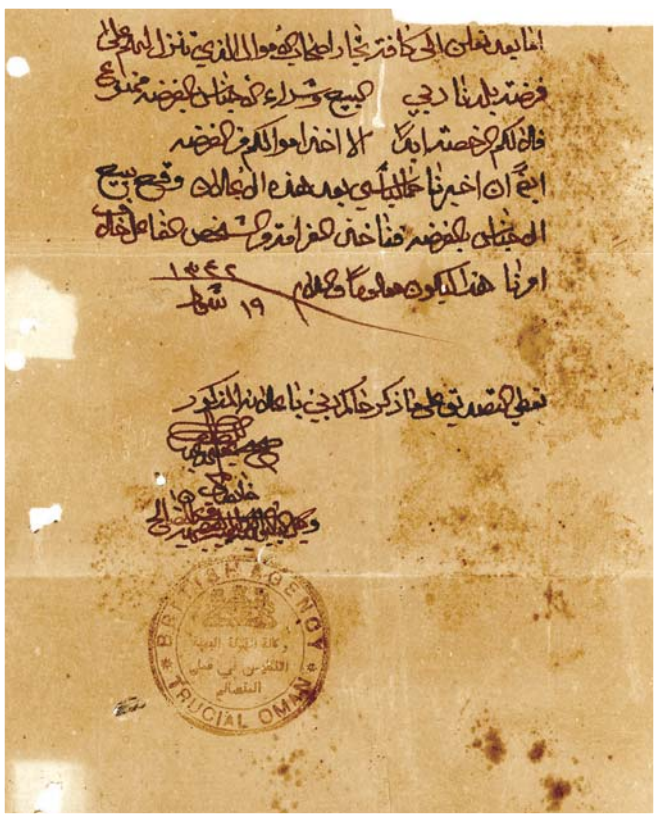

■ منع بيع وشراء الأجناس في الفرضة بدون ترخيص وتصديق وكيل الدولة البريطانية للقرار عام 1923

مخطوطات

ويتضح من خلال المخطوطات أيضاً، حرية التجارة، وازدهار بعض الأسماء التي لا تزال معروفة حتى يومنا هذا، عوضاً عن وجود الطباعة، مما يثير الدهشة حين يتمعن الشخص في هذه الأوراق الثمينة التي ترسخ تاريخاً مشرفاً ومشرقاً من زمن الإمارة الفتية، التي استشعر حكامها مدى أهمية التجارة، والملاحة، وحرية التجارة، وفرض النظام، قبل ما يقارب الـ 100 عام تقريباً.

كما تثير الوثائق الدهشة في نفوس من ينظر إليها نظرة العارف والواعي، حيث كان المغفور له بإذن الله الشيخ راشد بن سعيد يمارس العمل إلى جانب والده المغفور له بإذن الله سعيد آل مكتوم، وهو لا يزال في الثالثة والثلاثين من عمره، كما يتبين من توقيعه في إحدى الوثائق، أي تحمل المسؤولية باكراً، وبدأ يصدر قراراته، مستمداً حكمته من والده، لتستمر هذه الحكمة، وهذا العطاء بين أبنائهم إلى يومنا هذا.

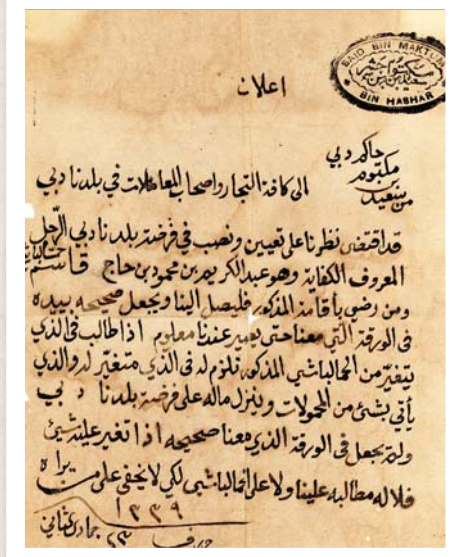

■ الإعلان الرسمي لتولي عبدالكريم محمود لأمور الفرضة عام 1920

■ إعلان عن رسوم التحميل والتفريغ عام 1920

■ رسالة من عيسى بن عبداللطيف وكيل الدولة البريطانية في ساحل عمان المتصالح لفرضة دبي عام 1934

مواصلة

يقول سعيد محمد نور: «تحضرني كلمة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، عن شعار إكسبو، حيث قال: «إن شعار إكسبو الجديد هو رسالة لشعبنا بالعمق التاريخي لبلادنا، ورسالة للعالم بأننا كنا وسنبقى أهل تواصل ومحطة لالتقاء الحضارات وعاصمة للإبداع»، إذ كنا ولا زلنا حلقة تواصل مع حضارات قديمة، وسنبقى نقطة التقاء وتواصل حضاري عبر «إكسبو» وبعد إكسبو، لأننا أبناء حضارة، ونحمل اليوم قيم الحضارة للعالم، وسنبقى أهل انفتاح وتجارة وتواصل مع بقية الحضارات».

حضارة

ويضيف أن الوثائق التاريخية المعروضة سوف تغير الكثير من مفاهيمنا عن الماضي، وتلهمنا الكثير لمعرفة المستقبل، فدبي هي ثمرة السياسة والتجارة الحرة منذ بداية القرن العشرين مستنيرة بجذور الازدهار من عهد المغفور له بإذن الله الشيخ مكتوم بن حشر آل مكتوم، جد المغفور له بإذن الله الشيخ راشد آل مكتوم، إذ هو إلهام إلهي متوارث حقق لهذا البلد النجاح من خلال شيوخها، وما منّ الله به عليهم من حكمة توارثوها جيلاً بعد جيل.

طوابع

ويوضح سعيد أن الوثائق التي يمتلكها وتصل لأكثر من 500 وثيقة نادرة، يحمل بعضها طوابع نادرة من بينها طابعان للملك جورج الخامس ملك بريطانيا من 1910 إلى 1936، مما يدل على أن التبادل التجاري بدأ في الإمارة منذ وقت مبكر جداً.

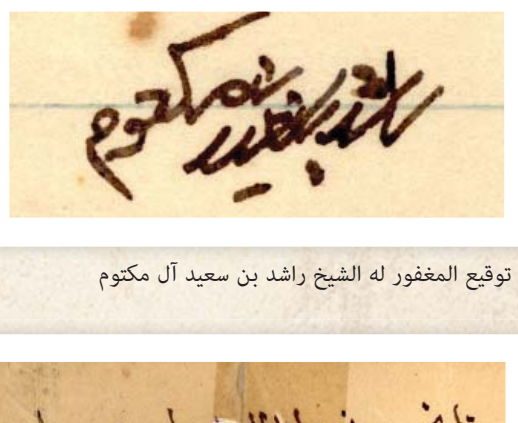

■ توقيع المغفور له الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم

■ توقيع الشيخ سعيد بن مكتوم والد الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم

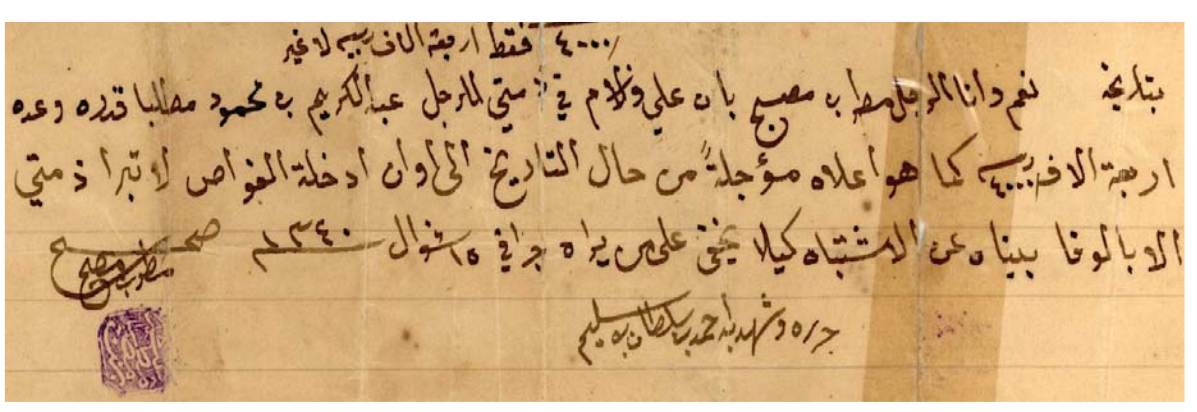

■ تعهد من رجل الأعمال الحاج مطر بن مصبح لرئيس الفرضة يصادق عليه أحمد بن سليم عام 1922

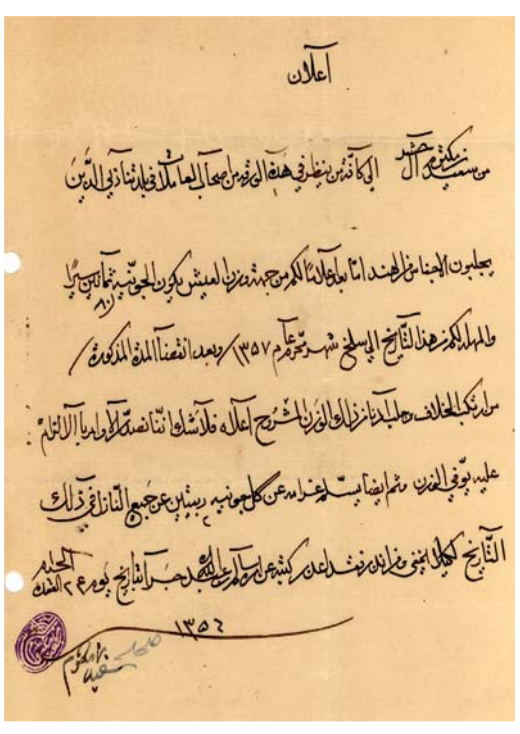

■ إعلان من سعيد بن مكتوم للتجار الموردين لـ «العيش» من الهند عام 1937

نظم

«الفَرضَة».. نقطة رئيسة للملاحة والتجارة الحرة

يشير سعيد نور إلى أن دبي شهدت، خلال ظروف الحربين العالميتين، نشاطاً غير مسبوق في عهد المغفور له بإذن الله الشيخ سعيد بن مكتوم آل مكتوم، حيث أصبحت نقطة رئيسة للملاحة والتجارة الحرة متمثلة بـ«الفَرضَة»، إذ توضح الوثائق المعروضة اللوائح والنظم المعمول بها في الإمارة خلال تلك المرحلة المهمة، إضافة إلى بروز عهد جديد من العمل المنظم، حيث بدأت الفرضة توثيق العمل الجمركي من تخليص وشحن وتخزين للبضائع الواردة إليها.

ويمكن من خلال تلك الوثائق حصر التجار الموجودين في المنطقة، سواء من دول الخليج أو الهند أو الدول المجاورة خلال تلك المرحلة، إضافة إلى الشركات التي كانت تتعامل مع دبي، إذ يشير إلى أنه في 1936 تم الإعلان للتجار الموردين للعيش (الأرز) عن التقيد بوزن أكياس الأرز، حيث تبين إنقاص وزن «جواني» أكياس الأرز إلى 66 سيراً (كان وزناً مستخدماً في السابق)، وتم الإعلان للموردين بواسطة المراكب البخارية أو السفن الشراعية عن مدة زمنية، على أن تكون جواني العيش 70 سيراً، وتم إصدار الأوامر لمسؤولي الفرضة بوزن الأكياس عند ورودها، ويُخالَف على ذلك غير الملتزمين بذلك بغرامة مالية.

التزام

تقيد بأوزان السكر والسمن الواردة إلى دبي

في التاسع من شهر صفر لسنة 1348 الموافق 1929 جاء الإعلان التالي: «إلى كل أصحاب المعاملة القاطنين في بلدنا دبي والمترددين عليها إعلاماً لكم، على كل فرد أراد أن يجلب القند «السكر» والسمن الولايتي المصنوع إلى بلدنا المذكورة، أن يتقيد بالأوزان من تاريخ هذه الورقة إلى مدة شهرين ونصف، كل من يورد من هذا الجنس المذكور فهو على الحساب السابق وبعد انقضاء هذه المدة المذكورة، الشهرين والنصف، إذا ورد شيء من ذلك ناقص الوزن عن موجب ما قرر بصدر هذه الورقة، فلا شك أن صاحبه تمضي عليه العقوبة والغرامة، وتم تحديد قيمة الغرامة وفق الوارد في الإعلان».

وفي اليوم نفسه، تعهد التجار الالتزام بالتعليمات وفق النص الآتي: «لا يخفى على من يقف بهذا المسطور أنه نحن الواضعون أسماءنا وأختامنا أدناه، كل التجار الساكنين والمترددين في بلدة دبي والجالبين إليها الأموال التجارية، نقر ونعترف ونلتزم من خصوص القند والسمن الولايتي المصنوع، كل من يجلب منا ذلك....»، وبذلك الكتاب، تعهد التجار الالتزام بالتعليمات، وتوضح وثيقتان العمل النظامي والتقيد بالأوامر الصادرة، وكذلك نوع البضاعة المستوردة وأسماء التجار الموردين لهذا النوع من البضائع خلال تلك الفترة.

ـق نادرة من مسيرة تطوّر مستمرة

ـن مبكر لازدهار التجارة والملاحة

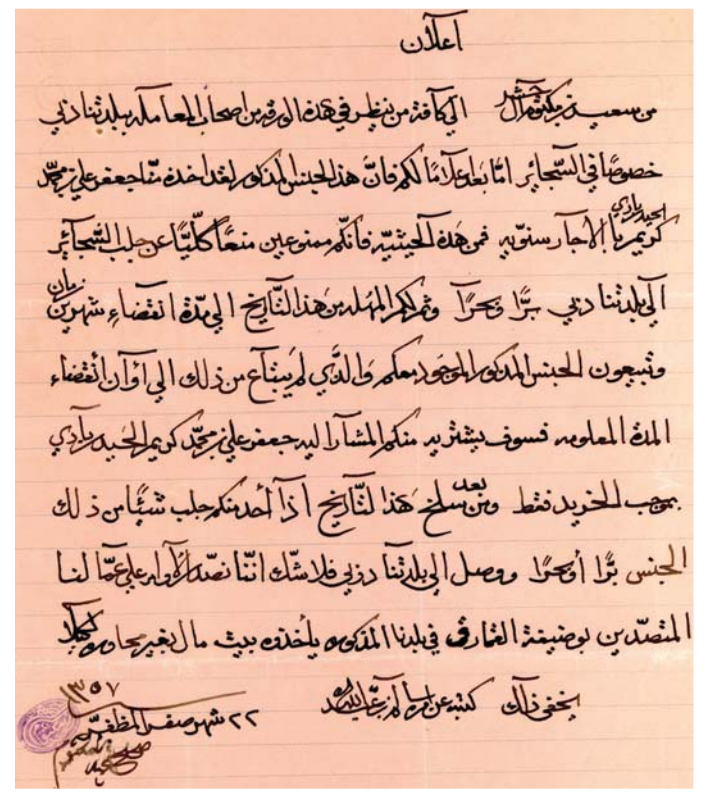

■ وكالة حصرية لجلب السجائر عام 1938

■ ختم الشيخ سعيد بن مكتوم بن حشر والد الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم

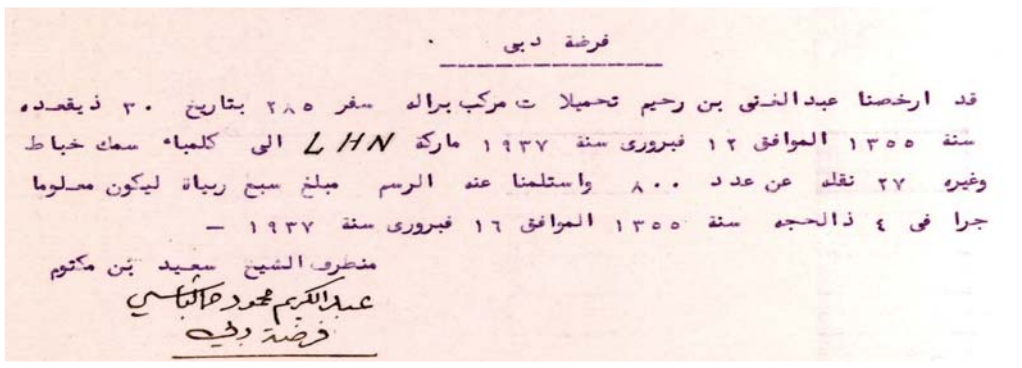

■ إيصال استلام مبلغ لإحدى الحمولات عام 1937

■ ختم لرئيس الفرضة عام 1943 على رسالة تاجر كويتي

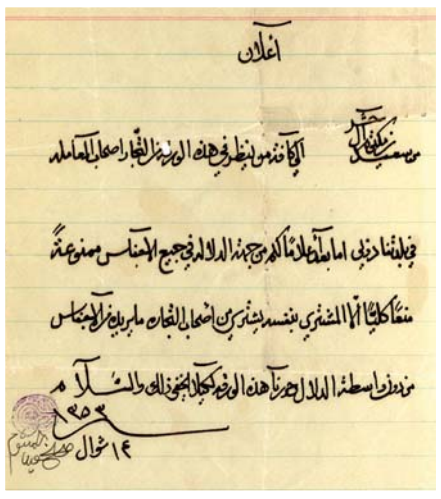

■ منع الدلالة في جميع الأجناس عام 1934

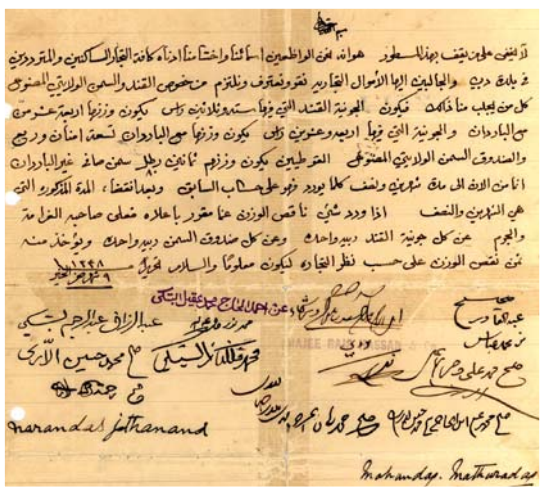

■ أسماء التجار وتوقيعهم بالالتزام بالتعليمات الواردة بخصوص توريد القند والسمن البلدي عام 1929

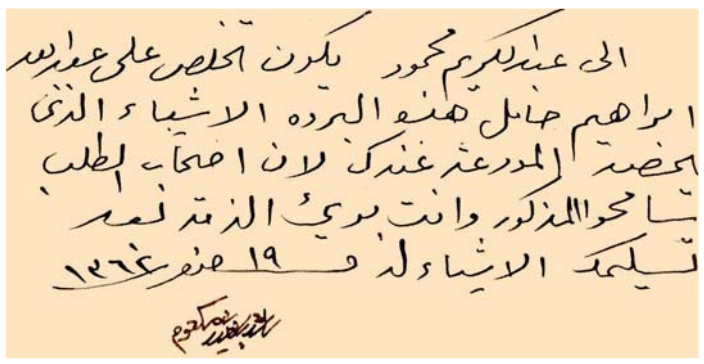

■ رسالة من الشيخ راشد بن سعيد لعبد الكريم محمود رئيس الفرضة في عهد الشيخ سعيد عام 1943

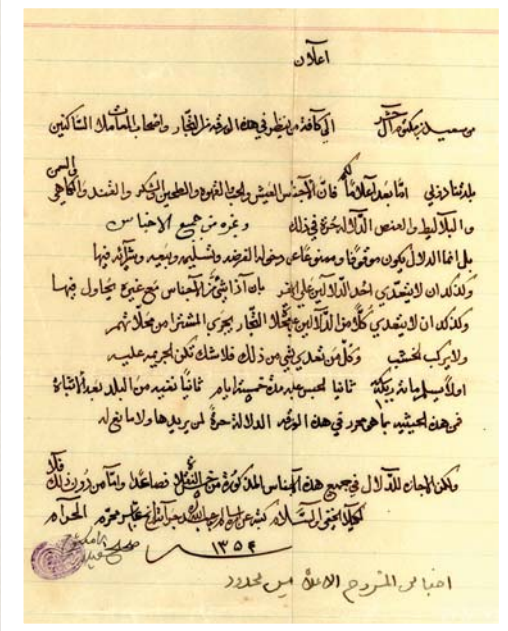

■ حرية الدلالة لبعض الأصناف من المأكولات وعدم استغلال الناس عام 1935 خارج الفرضة وتفاصيل العقوبات

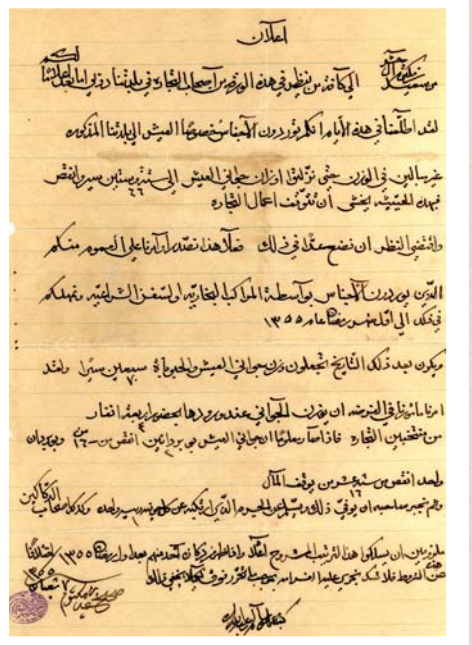

■ إعلان يعود لعام 1936 لتجار «العيش» للالتزام بأوزان معينة ويجرم من يخالف التعليمات

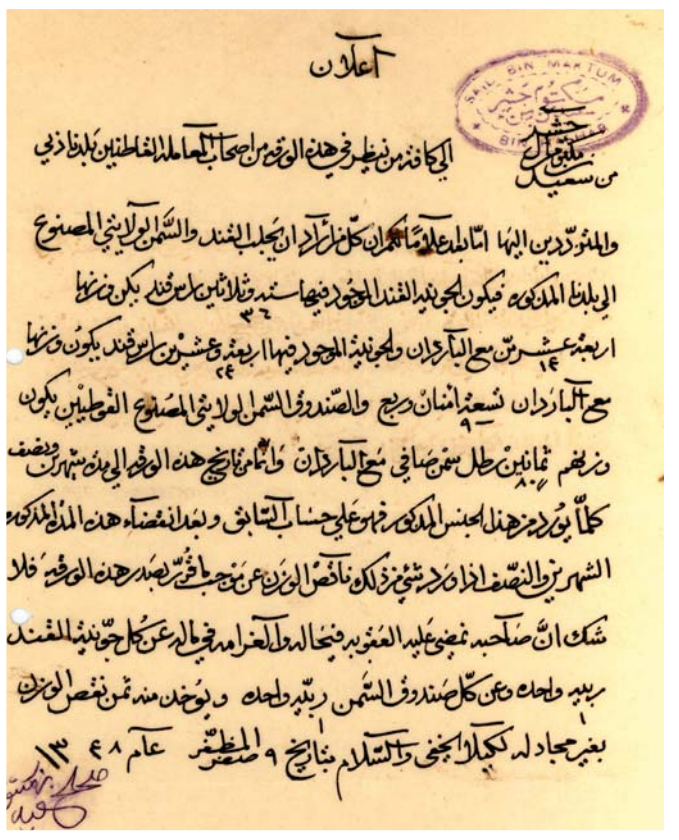

■ إعلان لمن يجلبون بعض أنواع البضائع عام 1929

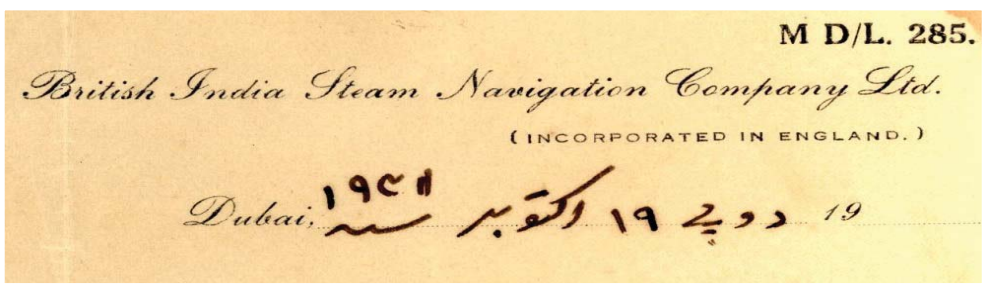

■ رسالة من شركة الملاحة البريطانية الهندية عام 1934

■ سعيد محمد نور

دعم التجار

وتبين الوثائق تعهد والتزام حكومة دبي في دعم التجار والتجارة في الإمارة، ومدى الصلاحيات الممنوحة للفرضة متمثلة برئيسها عبد الكريم محمود، فمثلا وثيقة لمطر بن مصبح، وكان من كبار تجار اللؤلؤ وممولي سفن الغوص في الإمارة خلال تلك الفترة، وهو جد جمال الحاي نائب الرئيس عن مطارات دبي حالياً، معه أحمد سلطان بن سليم وكان ايضا من الشخصيات المثقفة والبارزة في ذلك الوقت، وكان مستشاراً للمغفور له الشيخ راشد بن سعيد، حيث كان مستشاراً للحاكم في عهد المغفور له الشيخ سعيد، والمشاركين في الاجتماعات التأسيسية لقيام الاتحاد وتم تعيينه وزيراً في أول حكومة اتحادية، وهو أيضا والد سلطان بن سليم رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة موانئ دبي العالمية، رئيس مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة حاليا، حيث تنص الوثيقة على تعهد رجل الأعمال المعروف مطر بن مصبح بشهادة أحمد بن سلطان بإعادة أموال اقترضها من الفرضة آنذاك.

«حمالباشي»

ويؤكد سعيد نور أن جده عبد الكريم بن محمود بن الحاج قاسم كان رئيس الفرضة في الفترة من سنة 1339 للهجرة لغاية 1357، أي من سنة 1920 إلى 1938، كان لقبه حمالباشي، والباشي كلمة تركية تعني مسؤول أو رئيس لقب بهذا الاسم كونه كان رئيساً للحمالين في فترة كانت أعمال الفرضة مقتصرة على تفريغ وتحميل البضائع في بداية توليه للفرضة.

ويعتبر أول رئيس للفرضة في عهد المغفور له بإذن الله الشيخ سعيد بن مكتوم منفرداً في إدارته خلال تلك الفترة ويعتبر من المؤسسين للعمل النظامي بها، تمكن من تطوير عمله وتحويله إلى عمل نظامي موثق بدفاتر وسجلات وتحصيل رسوم ومخاطبات رسمية داخل وخارج البلدة وغيره من الأمور التنظيمية والإدارية (وفق الوثائق والمستندات المعروضة)، حمل السلاح لحماية البلدة ومخازن الفرضة من اللصوص وقطاع الطرق في فترة كانت الحياة فيها صعبة وشحيحة الموارد، وكان مخولاً لمعاقبة المذنبين وسجنهم في القلعة.

وعرف عنه أنه كان معالجاً ومداوياً للجروح والأورام وبعض الأمراض الأخرى، وكان يعالج بالأدوية والأعشاب التي يجلبها من الهند وإيران ولم يكن يتلقى مقابلاً لعلاجه وكان يبتغي منه وجه الله وكان يزور غير القادرين على الحضور في بيوتهم وحتى خارج الإمارة، كما كان مجلسه عامراً بطلاب العلم الذين كانوا يتعلمون القرآن، تربى في منزله العديد من أبناء عمومته وأنسابه وكان بيته مفتوحاً للجميع وكان يعرف بـ(البيت العود).

ملاحة

وتشير الوثائق إلى وجود الشركة البريطانية الهندية للملاحة في دبي في الثلاثينيات التي تعد اكبر شركة ملاحة عالمية، وهذه الشركة كانت تضم تحت مظلتها شركات اخرى مثل ماكنزي و(P&O)، وفي عام 2006 تمكنت موانئ دبي العالمية من الاستحواذ على الأخيرة، مما يشير إلى إمكانات دبي العظيمة في إدارة الاقتصاد والتجارة والملاحة وإدارة الموانئ العالمية منذ ذلك الوقت.

أنواع

تنظيم عمل الدلالة وعقوبات للمتعدين على المحلات

عام 1935 شهد منع الدلالة في جميع الأجناس منعاً كلياً إلا المشتري بنفسه، يشتري من أصحاب التجارة ما يريده من الأجناس من دون واسطة الدلال، وفي 1935 تم إعلام التجار بأن الأجناس من العيش والحب والقهوة والطحين والسكر والقند والكاهي «الشاي» والسمن والبلاليط والعنص «الأناناس» الدلالة حرة في ذلك وغيره من جميع الأجناس، بل إن الدلال يكون موقوفاً وممنوعاً عن دخوله الفرضة وتسليمه وبيعه وشرائه فيها، وكذلك ألا يتعدى أحد الدلالين على الآخر، وألا يتعدى الدلالون على محلات التجار ولا يركب الخشب، وتصل عقوبة المخالف للغرامة المالية والحبس ونفيه من البلد، ومن هذه الحيثية فالدلالة حرة لمن يريدها ولا مانع له، وهذا كان توضيحاً للإعلان السابق مما يدل على المتابعة خلال تلك الفترة التي توضح سير العمل من خلال الإعلانات والتوجيهات للتجار.

كما تبرز الوثائق أنواع البضائع المستوردة خلال تلك الحقبة من أرز وسكر وسمن وحبوب ومواد غذائية وغيره من البضائع، إضافة إلى الأوزان المعتمدة ورسوم التحميل والتفريغ والتخزين في المخازن المخصصة للفرضة، والغرامات التي يمكن فرضها على التجار في حال مخالفة التعليمات، والكتب الموجهة من شركة الملاحة الهندية الإنجليزية.

توقيع

«البروة».. رسالة توصية لتخليص المعاملة

تتضمن أنواع الوثائق «البروات»، والبروة هي رسالة توصية من الشيخ ممهورة (المهر يعني التوقيع من خلال الخاتم، أما الختم فهو مستقل يتم طباعة التوقيع به ويحمل باليد ولا يلبس)، بتوقيع الشيخ لتخليص معاملة أو أمر لشخص ما بعينه من أحد الجهات أو الأشخاص، الموجهة من المغفور له الشيخ سعيد إلى عبد الكريم محمود، مدير الفرضة، لصرف بعض المواد الغذائية والملابس من مخازن الفرض، وتبين شح تلك المواد بسبب الحرب العالمية و(القحط) في تلك الفترة التي مرت على المنطقة ودول العالم ككل.

كما يوضح بعض الرسائل والوثائق المعروضة أسماء التجار، منهم أصحاب البلد والخليجيون والهنود وآخرون، إضافة إلى الأختام والطوابع والخطوط المستخدمة في الكتابة، والأشخاص المخولين خلال تلك الفترة، وتشكل هذه الوثائق المعروضة جزءاً من بين 500 وثيقة ومستند متوفر لدينا، يمكن من خلالها حصر حركة التجارة والتجار والأنظمة والعمل المتقن بحرفية، مما يعطي القارئ والمطلع على الوثائق نبذة عن جذور التجارة في إمارة دبي خلال تلك الحقبة والوثائق المعروضة، تتحدث عن جزء من العمل والتجارة في دبي، مما يثبت وجود عمل نظامي وحركة دؤوبة في الإمارة.